

## تكشف الخطة

تجمع أعضاء مجلس الحكم العراقي، في إحدى الفيلات الفاخرة المطلة على نهر دجلة، داخل قاعة استقبال منمقة، بحجم ملعب لكرة السلة، بما يشمل منفيين سابقين يرتدون بزات «سافيل رو» الفاخرة، ونسوة يغطين رؤوسهن بما زهت ألوانه من الأوشحة، وقادة دينيين شيعة، بعماماتهم السوداء، التي تظهرهم أفراداً من سلالة النبي محمد، وأحد شيوخ العشائر، بعباءته السوداء المذهبة. عمل السقاة على تقديم كؤوس صغيرة من الشاي المحلى، بما يمثل جرعة ترحيبية من الدفء، في صبيحة أحد الأيام الخريفية الباردة، بينما عمد معاونون صغار إلى حمل هواتف نقالة، بما تصدره من رنين، إلى رؤسائهم. وقف أفراد من الميليشيات الكردية، وجنود أشداء سابقون من القوات الخاصة الأمريكية، في حماية بوابة المنزل، الذي يمثل مقر إقامة سابق لأخ صدام غير الشقيق.

دخل بريمر الغرفة، عقب خمس عشرة دقيقة، يرافقه جمع من الحرس، وستة من معاونين. بدا مظهر الرجل، عن بعد، كما يكون عليه في العادة: بزة زرقاء مشدودة، شعر مصفف، مشية ملؤها الحيوية. تبين، لمن أمعن النظر بصورة أكبر، مع ذلك، ازدياد شحوب وجهه، وتجاعيد جبهته، علاوة على ما يدنو عينيه من انتفاخات.

بلغ التاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 في حينه. كان بريمر قد عاد لتوه من جلسة مشاورات طارئة في البيت الأبيض والبنتاغون - في رحلة دبرت على عجل، بحيث اضطر إلى مغادرة العراق على متن طائرة إجلاء طبي تابعة للقوات الجوية. استدعى الرجل أعضاء المجلس؛ بغية مناقشة نتائج مباحثاته في واشنطن.

دخل بريمر الغرفة، بينما كان أعضاء المجلس -المبتهجون في العادة- يتحادثون بنبرة يغلب عليها الاستياء. عمدت القوات الأمريكية، قبل ثلاثة أيام، إلى إطلاق

النار بكثافة، عن طريق الخطأ، على عربة أحد الأعضاء في أثناء ولوجه المنطقة الخضراء. قرر أعضاء المجلس الغاضبون - بالرغم من إصابة عراقي واحد لا أكثر - التوقف عن استخدام حجراتهم في المنطقة. أخبر الأخيرون بريمر، حين عبر عن رغبته في التحدث إليهم، بضرورة مغادرته مدينة الزمرد، والتوجه إلى منزل جلال الطالбاني، السياسي الكردي البدين، الذي كان يتولى الرئاسة الدورية للمجلس.

اعتاد بريمر الالتقاء بأعضاء المجلس أيام الأربعاء، لا صبيحة أيام السبت، ليسم الاختلاف كل ما يتعلق بذلك الاجتماع. بات المجلس - المؤلف من مجموعة متعددة من المخضرمين وحديثي العهد في السياسة - يظهر قدراً أكبر من الحزم في المرحلة الأخيرة. ارتأى أولئك في الاحتلال مشكلة، ولم يروا في أنفسهم إلا مخلصين للشعب العراقي. لم يكونوا في نظر بريمر، بكل الأحوال، سوى تابعين، وجبناء، وأنانيين، ومفتقرين إلى التنظيم. جسد أعضاء المجلس، مع ذلك، واجهة بريمر في العلن، وقد كان بحاجة إلى مصادقتهم على القرارات الكبيرة، كي يبدو العراقيون متوافقين مع محتليهم.

انتقل بريمر إلى صلب الموضوع، بعد سلسلة من المداعبات. امتلك الرجل عرضاً - وقد افترض قبوله من قبل قادة العراق السياسيين - يغير من مسار الاحتلال.

تعثرت خطة بريمر الانتقالية، ذات الخطوات السبع، نحو السيادة العراقية.

تمثلت أولها في تأليف مجلس الحكم، وقد تم إنجاز ذلك، كما الخطوة الثانية المتمثلة في تشكيل «لجنة تمهيدية» للنظر في كيفية صياغة مسودة الدستور. تجسدت الثالثة في تولي المجلس المزيد من مهام الحكم اليومية، وقد كان ذلك يتم بصورة تدريجية، بينما تمثلت الرابعة في كتابة الدستور - حيث تعثرت الخطة.

دعت فتوى آية الله العظمى السيستاني إلى ضرورة صياغة مسودة الدستور من قبل ممثلين منتخبين. عارض بريمر إجراء الانتخابات بشدة، بالرغم من تعهده المتمثل في «كتابة ميثاق للعراقيين على أيدي العراقيين»، مخافة امتناع عدد من المنتخبين عن الخروج بوثيقة تكرس فصل المسجد عن الدولة، وتمنح حقوقاً متساوية للمرأة، وتؤيد أياً من العناصر الأخرى الموضوعية من قبل البيت الأبيض، الراغب في جعل

العراق نموذجاً للديموقراطية المستتيرة في العالم العربي. اتكل الحاكم ومستشاروه السياسيون على اللجنة التمهيدية للتصدي للسيستاني، عبر منح الدعم لتعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، لا انتخابهم.

عمل مجلس الحكم على تغذية رغبة بريمر بعدم التسليم للسيستاني. ما انفك أعضاء من الشيعة يخبرون بريمر ومستشاريه أنهم سيهتمون بأمر الرجل. ادعى أولئك أن ما تعنيه الفتوى يتمثل ببساطة في عدم رغبة السيستاني في انخراط أجنب في صياغة مسودة الدستور، وأنه سيسقط اعتراضاته كافة، ما إن يدرك أن العراقيين سيضطلعون بتلك المهمة. لم يرغب أعضاء المجلس الشيعة، لا سيما زعيماً أكبر حزبين شيعيين دينيين، بأن يقحم أي من رجال الدين نفسه في السياسة، بغض النظر عما يتمتع به من شعبية. انتاب القلق بريمر من الأمر ذاته، ولكنه لم يكن يستند إلى أسباب مبدئية، بالقدر الأكبر، فيما يتعلق بالشيعة: تخوف الآخرون من فقدان السلطة والشرعية إن اضطروا إلى مراجعة السياسات مع السيستاني.

انتاب القلق من السيستاني أعضاء المجلس السنة، من العرب والأكراد، على حد سواء، وإن تمحور ذلك حول سبب آخر: لم يرغبوا في أن تدين الحكومة إلى شيعي، سواء أكان من آيات الله، أم لم يكن.

توقع بريمر وأعضاء المجلس، الذي عمل على اختيار أعضاء اللجنة التمهيدية، أن تعتمد الأخيرة إلى توفير الغطاء لهم، عبر تأييد فكرة تعيين المشاركين في الصياغة، وتوضيح آلية اختيارهم، ليأتي تقريرها بعكس ما كانوا يتوقعون، حيث دعت إلى صياغة مسودة الدستور من قبل ممثلين منتخبين. تألفت اللجنة من خمسة وعشرين من القضاة، والمحامين، والأساتذة الجامعيين، بما لا يشمل الثانويين من الساسة، وقد كانت تحوي العدد ذاته تقريباً من السنة والشيعة. تمثل غالبية أعضائها في أصحاب النزعات العلمانية من الأكاديميين، الذين افتقروا إلى الرغبة، بكل الأحوال، في معارضة السيستاني. جاء التصويت على إجراء الانتخابات بنتيجة أربعة وعشرين مقابل صفر. خاطبني ياس خضير، القاضي السابق -وأحد أعضاء اللجنة، بعد بضعة

أيام من تقديم التقرير - قائلاً: «كان تجاهل فتوى آية الله السيستاني من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلًا».

اتصل بريمر ومستشاروه السياسيون بعدد من أعضاء مجلس الحكم، سألهم إصلاح الأمور. ضغط المجلس على اللجنة لتخرج -في نهاية المطاف- بتقرير جديد، اقترح ثلاثة من الاحتمالات فيما يتعلق باختيار المشاركين في صياغة مسودة الدستور: انتخاب وطني، واختيار مباشر من قبل المجلس، أو لقاءات في المجالس البلدية، عبر البلاد، تقتصر على الأكاديميين، والقادة السياسيين، وشيوخ العشائر، ورجال الدين، وغيرهم من الشخصيات البارزة في المجتمع. لم تصنف اللجنة الخيارات الثلاثة، ولكن لم يكن يخفى على أحد أن معظم أعضائها استمروا في تأييد خيار الانتخابات. أن الوقت لمجلس الحكم -مع طرح الخيارات الثلاثة على الطاولة- أن ينتقي أحدها. توقع بريمر، بالنظر إلى نفور المجلس من السيستاني، أن يعتمد أعضاؤه إلى تعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، أو عقد اجتماعات المجالس البلدية.

تعين إجراء استفتاء شعبي للمصادقة على الدستور، ما إن تتم كتابته، ناهيك عن انتخاب الحكومة. تعين على العراقيين، علاوة على ذلك، التحرك سريعاً، إن أرادوا تسلم السيادة بحلول أواخر العام 2004.

استلزمت خطة بريمر أن ينفذ المجلس أوامره في كل من المراحل. لم تتسم توقعات الرجل، بذلك الصدد، باللاعقلانية في نظره. لم ينظر أعضاء المجلس إلى الأمور، بكل الأحوال، بالطريقة ذاتها. تمثل أبرزهم في المنفيين السابقين، الراغبين في إدارة العراق منذ اليوم الأول للإطاحة بصدام. ارتأى أولئك في أنفسهم قادة وطنيين شرعيين، يحكمون أكبر أحزاب العراق السياسية. بدأ أعضاء آخرون - ممن لم يجسدوا شخصيات سياسية بارزة، وإن تم تعيينهم من قبل بريمر؛ بغية تشجيع نشوء طبقة جديدة من الرموز السياسية في حقبة ما بعد صدام - بدؤوا في البروز ضمن مواقعهم. انضم أعضاء مثل غازي الياور، الشيخ القبلي، وموفق الربيعي، طبيب الأعصاب، إلى المنفيين السابقين في مطالبتهم بمنح المزيد من السلطة والاستقلالية للمجلس.

بدأ أعضاء المجلس، بحلول أيلول/ سبتمبر 2003، في التعبير عن معارضتهم لخطة بريمر الانتقالية، ذات الخطوات السبع. جادل الأخيرون على أن مضار الاحتلال كانت تفوق محاسنه. أخذ العشرات من العراقيين الغاضبين في الانضمام إلى التمرد الناشئ. عمد بعضهم إلى القيام بذلك جراء شعورهم بالخزي من وجود القوات الأجنبية على التراب العراقي، بينما تمثل دافع الآخرين فيما يوجهونه من لوم إلى الأمريكيين على انعدام الأمن، ونقص الوظائف، والافتقار إلى الكهرباء. دعا أعضاء المجلس -على ضوء إدراكهم تزايد مشاعر العداة للأمريكيين- إلى إنهاء الاحتلال، قائلين بضرورة تولي المجلس السيادة، وإدارة البلاد حتى إمكانية إجراء الانتخابات.

خاطبني عادل عبد المهدي؛ السياسي الشيعي البارز، بذلك الصدد، في حينه، قائلاً: «نمر بوضع خطر للغاية. يتجسد ما يعيقنا عن المضي قدماً في فكرة الاحتلال. لا يمكن أن يحكم العراق إن لم يتولَّ العراقيون المزيد من المسؤولية». تحدث أحمد الجلي، بما يندرج في الإطار ذاته، قائلاً: «ستظهر إعادة السيادة الأمريكيين بمظهر المحررين مجدداً، وستقلل من الهجمات ضد القوات الأمريكية. لا يفهم الشعب العراقي منطق الاحتلال».

أوضح أعضاء المجلس وجهة نظرهم لبريمر، الذي عمل على صداهم، مما دفعهم إلى اتخاذ مسار آخر، غير خاضعين لرغبته. ضغطت الولايات المتحدة لاستصدار قرار آخر من مجلس الأمن في الحصول على المزيد من الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق، وتشجيع موظفي الأمم المتحدة على العودة إلى العراق، بعد تفجير الشاحنة الذي دمر مقرها في بغداد. أخذ أعضاء مجلس الحكم في تحشيد الفرنسيين، والروس، والألمان؛ بغية الحصول على دعمهم فيما يتعلق بنقل السيادة سريعاً. توجه أحد الأعضاء إلى باريس، بناء على طلب الجلي، لإثارة المسألة مع الحكومة الفرنسية، ناهيك عن سفر الأخير إلى الولايات المتحدة؛ بغية طرح قضية المجلس في الكابيتول هيل، والأمم المتحدة.

اعترى الغضب بريمر جراء انقلاب الجلي، الذي كان يراه انتهازياً، ضد رعاته الأمريكيين، ولجؤته إلى الفرنسيين. رأى الرجل في مطالبة المجلس اغتصاباً ضمناً

للسلطة. تحدث بذلك الصدد، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، في أواخر أيلول / سبتمبر، قائلاً: إن تسليم السيادة سريعاً إلى المجلس «سيشكل خطأ». «لا تملك حكومة معينة الشرعية اللازمة لمعالجة المسائل الشائكة التي يواجهها العراقيون، بينما يكتبون دستورهم، وينتخبون حكومتهم، ويبدلون جهوداً كبيرة، كما يمكنني أن أضيف، في مجال إعادة الإعمار الاقتصادي. يمر الطريق الوحيد نحو السيادة العراقية الحق عبر دستور مكتوب، يصادق عليه بواسطة ما يعقبه من انتخابات ديموقراطية حرة».

تمسكت فرنسة وروسية، التواقتان إلى إحراج الولايات المتحدة، وانتزاع السيطرة من واشنطن، بمطالبة مجلس الحكم بالسيادة؛ بغية فرض تغييرات على قرار الأمم المتحدة الذي كان الأمريكيون يضغطون لاستصداره. أثارت التغييرات المطلوبة هلع بريمر إلى حد كبير، بحيث بعث برسالة إلى الرئيس بوش، قبل ثلاثة أيام من تصويت مجلس الأمن على القرار، يحثه على سحبه من التداول. تمثل جوهر المذكرة، بحسب شخصية اطلعت عليها، في وصول بريمر إلى الاستنتاج المتمثل في افتقار القرار إلى الصوابية على نحو جوهري، ناهيك عما يمنحه من مهمش كبير لتدخل الأمم المتحدة والفرنسيين في عمل أمريكية. تسمر كولين باول في مكانه، عاجزاً عن الكلام، حين اطلع على المذكرة. كان قد عمل على مدار الساعة لإقناع فرنسة، والصين، وروسية بدعم الوثيقة، أو عدم التصويت ضدها، على أقل تقدير، وقد كان يظن أنه توصل إلى اتفاق بذلك الشأن. أخبر الرجل البيت الأبيض أنه لن يسحب القرار.

لم يكن كولين باول من خرج بفكرة القرار -في المقام الأول، بل البيت الأبيض- وسيلةً لتمير مشروع التمويل الإضافي في الكونغرس. طالب الديموقراطيون بأن تبذل إدارة بوش المزيد من الجهود؛ بغية الحصول على دعم الأمم المتحدة في العراق، وتشجيع الدول الأخرى على الإسهام في تمويل مشروعات إعادة الإعمار. افترض بالقرار تحقيق كلتا الغايتين.

تبنى مجلس الأمن القرار بالإجماع، بعد جولة أخيرة من محاولات الإقناع الأمريكية. تضمنت الوثيقة اثنين من التنازلات؛ بغية إرضاء الفرنسيين والروس، وأقرت أن مجلس الحكم «يجسد سيادة دولة العراق»، ناهيك عن تحديد موعد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر حداً أقصى للمجلس؛ كي يقدم جدولاً زمنياً لكتابة الدستور وإجراء الانتخابات.

دعا البيت الأبيض القرار بالانتصار، ليتبين أنه لا يمثل أكثر من حبر على ورق. لم تبرر الدول الأخرى لإرسال قوات أو تحرير الشيكات. رفضت الأمم المتحدة إعادة موظفيها إلى العراق بالنظر إلى ما أصبح عليه من خطورة. لم يحصل مجلس الحكم، علاوة على ذلك، على أي من السلطات الإضافية من قبل بريمر.

تمثل الأمر الوحيد ذو الأهمية في موعد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر. باتت الأمم المتحدة الآن، على حد سواء، تضغط على مجلس الحكم؛ بغية الإسراع في كتابة الدستور.

عجز المجلس، بكل الأحوال، عن تجاوز مأزقه. لم يمانع الأعضاء السنة في تعيين المشاركين في صياغة مسودة الدستور، أو عقد اجتماعات المجالس البلدية لانتقائهم، ليرفض معظم الأعضاء الشيعة القيام بذلك. لم يفلح الآخرون، بالرغم من وعودهم السابقة، في إقناع السيستاني بتغيير فتواه، لتذهب تعهداتهم بمغالبتة أدراج الرياح. علم أعضاء المجلس الشيعة أن شرعية الرجل تطفئ على ما يملكونه منها في نظر الشعب العراقي.

ما فتئ بريمر يحاول إقناعهم بانتقاء ما خلا الانتخابات من خيارات، ليزدادوا تشبهاً بأرائهم.

خاطب عادل عبد المهدي بريمر، بذلك الصدد، في أحد اجتماعات المجلس، قائلاً: «لا بد أن يمكّن الشعب العراقي من اختيار من سيقومون بكتابة دستوره. لا توجد وسيلة أخرى».

بدأت العبارة الأخيرة مماثلة لما قاله بريمر قبل بضعة أشهر، حين سألته عن خطته السياسية:

«تمثل الوسيلة الوحيدة للمضي قدماً».

لم يتصف الدبلوماسي روبرت بلاكويل بالدبلوماسية، في معظم الأحيان، عند التعامل مع زملائه الأمريكيين. اعتاد الأخيرون في وزارة الخارجية -ومن يعدونه صديقاً- وصفه بالمستبد، والمغرور، والمتغطرس. علف الرجل -حين كان سفيراً لدى الهند- العديد من موظفي سفارته، على مرأى من زملائهم، في كثير من الأحيان، بحيث أجرت وزارة الخارجية تحقيقين داخليين عن إدارته للسفارة. تحدث أحد مسؤولي الخدمة الخارجية المخضرمين، ممن عملوا مع بلاكويل في نيودلهي، بذلك الصدد، قائلاً: «كان متمراً. كان فظاً ومسيئاً».

أردف الرجل، بكل الأحوال، قائلاً: «ولكنه كان لامعاً». انضم بلاكويل، الذي نشأ في كنساس، ودرس في جامعة ويشيتا، إلى سلك الخدمة الخارجية في السابعة والعشرين من العمر، مرتقياً سلم البيروقراطية بكفاءة. تولى الرجل، في ثمانينيات القرن المنصرم، منصب كبير مفاوضي الولايات المتحدة في المحادثات مع حلف وارسو، عن الحد من القوات التقليدية في أوروبا. عمل بلاكويل، في أواخر الثمانينيات -عند انهيار جدار برلين- مساعداً خاصاً للرئيس بوش الأب للشؤون الأوروبية والسوفيتية، وقد كانت كوندوليزا رايس، الأستاذة الشابة اللامعة في العلوم السياسية، إحدى موظفاته. عمل الرجل، في أثناء سنوات كلينتون، في كلية كينيدي للحكم التابعة لهارفارد، ليعود إلى الحكومة، في العام 2000، كبيراً لمستشاري حملة بوش الابن الانتخابية، فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية. توقع بلاكويل -حين فاز بوش- الحصول على منصب بارز في وزارة الخارجية، أو البنتاباغون، أو مجلس الأمن القومي، دون أن يتحقق ذلك، جراء ما يتعلق، في جزء منه، بالقلق من أسلوبه في الإدارة. مثلت الهند، بكل الأحوال، جائزة الترضية الممنوحة للرجل.

بلغ بلاكويل الرابعة والستين من العمر، حين عاد من الهند في صيف العام 2003. أخذ شعره الشائب في التراجع، ناهيك عما صبغ معالم وجهه من ترهل، دون أن يقلل ذلك من شدته. عرضت عليه رايس، فيما بعد، العمل لديها منسقاً للتخطيط السياسي في مجلس الأمن القومي، بحيث يسهم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان، والعراق، وغيرهما من البقع الساخنة. كان بوش، ورايس، وغيرهما من مسؤولي البيت الأبيض البارزين، يمضون إجازاتهم، حين بدأ بلاكويل في العمل، في آب/ أغسطس. استهل الرجل وظيفته بالتركيز على العراق، وقراءة كل ما يتعلق به، مما أمكنه الحصول عليه: برقيات سرية، وتقارير للسي أي آيه، ومذكرات داخلية. ازداد هلع بلاكويل كلما ازداد اطلاعاً على الأمور. تعذر الدفاع عن خطة بريمر الانتقالية في نظره. إن أجري الانتخاب لاختيار المشاركين في عملية الصياغة، كما كان السيستاني يطالب، فلن ينتهي الاحتلال حتى العام 2006. مثلت تلك مرحلة طويلة للغاية للعراق، كما البيت الأبيض.

عرض بلاكويل وجهة نظره على رايس، حين عادت من إجازتها. تحدث الرجل قائلاً بضرورة إعادة العمل على خطة بريمر، ناهيك عن انخراط مجلس الأمن القومي بصورة أكبر في تنسيق سياسة العراق. لم تقحم رايس نفسها في تفاصيل إستراتيجية بريمر. عمل الأخير على إرسال التقارير إلى دونالد رمسفيلد، الذي كان مطلعاً -في نظر رايس- على جوهر عمل سلطة الائتلاف المؤقتة. نظر بريمر بعين الرضا إلى مقاربة رايس المتعلقة بعدم التدخل في عمله. كان يعمل مع الرئيس، بحسب ما كان يعنيه، ناهيك عن التواصل مع رمسفيلد، لا رايس، أو أي شخص آخر في واشنطن.

حاول بلاكويل -استناداً إلى قناعته المتمثلة في ضرورة تغيير القواعد- إقناع رايس بضرورة تولي البيت الأبيض زمام الأمور. اتصلت الأخيرة بباول، الذي عاد لتوه من العراق. عبر باول عن عدم اعتقاده بقابلية خطة بريمر للتطبيق. استمزجت رايس، فيما بعد، رأي رمسفيلد وولفويتز، لتجد أنهما وصلا إلى الاستنتاج ذاته.

توجهت رايس إلى بوش، ضاغطة باتجاه منح البيت الأبيض المزيد من السيطرة. توخت المرأة الحذر، بكل الأحوال، عند وصفها أداء بريمر، على ضوء معرفتها بما يمكنه

الرئيس من احترام للرجل، وما يقوم به، على وجه الخصوص، من مجازفة عبر العمل حاكماً للعراق، مما جعل بوش يعامله مثل أحد وزراء إدارته، وأصدقائه الشخصيين. كان الرجلان يتواصلان عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة مرة في الأسبوع، على أقل تقدير، وقد دعا الرئيس والسيدة الأولى جيرى وزوجه إلى تناول العشاء في البيت الأبيض، في أثناء رحلة بريمر الأولى إلى واشنطن، في أيلول/ سبتمبر، منذ تولي عمله. ارتبط بوش برايس، بكل الأحوال، بعلاقة أكثر عمقاً. وافق الأول على تشكيل قوة مهام تابعة لمجلس الأمن القومي تحت اسم «مجموعة استقرار العراق»، برئاسة رايس، تتولى المسؤولية عن القرارات السياسية الرئيسية، وتعمل على مراقبة بريمر.

أعلن البيت الأبيض عن تشكيل مجموعة استقرار العراق في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر. قللت رايس -في مؤتمر صحفي موجز- من شأن المزاعم عن سعيها إلى تقييد بريمر، أو استبعاد رمسفيلد، قائلة: «شكلت المجموعة لمساعدة بريمر، والتأكيد على أن واشنطن لا تمثل جزءاً من المشكلة». تحدث بوش، بذلك الصدد، قائلاً: إن المجموعة «تهدف إلى التنسيق بين جهود الوكالات المتعددة». قلل الرجل من شأن التقارير عن العنف في العراق، موجهاً اللوم إلى وسائل الإعلام لتجاهلها الأخبار الجيدة. أردف الرئيس قائلاً: «استمعوا، نحقق تقدماً جيداً في العراق. يصعب إدراك ذلك، في بعض الأحيان، حين يستمع المرء إلى الأخبار عبر الراشحة. يتحسن الوضع وفق أسس يومية داخل العراق. يتمتع الناس بحرية أكبر، ويرتقي الوضع الأمني نحو الأفضل».

أخبر رمسفيلد النزق المراسلين -في اليوم الثاني- أنه لم يستشر من قبل بوش أورايس عن مجموعة الاستقرار. مثل ذلك عرضاً نادراً للانقسام الحاصل بين أعضاء مجلس الرئيس الحربي. أبقى بريمر فمه مطبقاً، في بغداد، غير واثق مما عنته التغييرات.

حصل الأخير على إجابته في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، حين استدعي إلى واشنطن بغية المشاور. لم يشكك أحد ضمن مستويات إدارة بوش العليا، حين جاب بريمر دوائر العاصمة في أواخر أيلول/ سبتمبر، في تأكيد الأخير على حاجة العراق

إلى دستور دائم قبل إنهاء الاحتلال. لم يمارسوا الضغوط عليه، على حد سواء، فيما يتعلق بجدوله الزمني لتسليم السيادة، أو الحصول على تفاصيل عن كيفية توزيع مبلغ الثمانية عشر مليار دولار الإضافية. تبين في الزيارة الأخيرة بوضوح، بكل الأحوال، أن حصانة الرجل السياسية قد تلاشت. أخبرت رايس وبلاكويل بريمر أن خطته لم تعد قابلة للتطبيق، كما بدت الحال عليه، قبل سؤاله عما إذا كان استمرار الاحتلال، لأجل غير مسمى، يغذي حركة التمرد. لم يرغب بوش في تورط القوات الأمريكية في حرب عصابات دموية، بينما يتوجه الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع في الشهر اللاحق، تشرين الثاني/ نوفمبر. طالب كل من رايس وبلاكويل بريمر بالتفكير فيما يكفل تسريع العملية من وسائل.

تلقى بريمر الرسالة ذاتها من باول وأرميتاج في وزارة الخارجية، بينما أظهر طاقم البنتاغون تصلباً أكبر. منح مكتب رمسفيلد الرجل مذكرة، صيغت من قبل وولفويتز وفايث، تقترح خطة جديدة: يتم تسليم السيادة إلى نسخة موسعة عن مجلس الحكم، بحلول الربيع المقبل. اعترض بريمر على ذلك، قائلاً بضرورة الحاجة إلى إيجاد نوع من الأطر القانونية قبل نقل السلطة إلى العراقيين. خاطب الرجل رمسفيلد، بذلك الصدد، قائلاً: «لا أعتقد بعقلانية تسليم السيادة إلى هيئة عراقية غير منتخبة، تفتقر إلى دستور مكتوب. سنعرض العراق إلى خطر الوقوع في الفوضى أو الحرب الأهلية، مع غياب دستور يصوغ بنيته السياسية، ويضمن حقوق الأفراد والأقليات».

نحى بلاكويل بريمر جانباً، قبل مغادرة الأخير. عرف الرجلان بعضهما منذ ثلاثين عاماً، حين كان بريمر مساعداً خاصاً لوزير الخارجية كيسنجر، وبلاكويل معاوناً رئيساً لمستشار وزارة الخارجية هلموت سونينفيلدت. توسط بريمر وبلاكويل، في حينه، بين رئسئيهما، المفكرين، وقويي العزيمة، والمنتميين إلى وسط أوروبا. أضحى الرجلان صديقين، بالرغم من افتراقهما، في نهاية المطاف، بالنظر إلى طبيعة مهامهما، التي ساقتهما إلى بلدان مختلفة.

خاطب بلاكويل بريمر قائلاً: «جيري، لا أعتقد نجاح خطتك».

أعلم بريمر بلاكويل وغيره برغبته في التحدث إلى أعضاء مجلس الحكم مرة أخيرة، آملاً في موافقتهم، في نهاية المطاف، على تعيين المشاركين في عملية الصياغة.

التقى بريمر، حين عاد إلى بغداد، ميغان أوسوليفان ورومان مارتينيز، المنتميين إلى فريق كبار مستشاريه السياسيين الثلاثي. كان الثالث، سكوت كاربنتر -رئيس «فريق الحكم» التابع للسلطة- يمضي إجازة في نيوهامبشاير في تلك الأثناء. افتقرت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى فريق من خبراء وزارة الخارجية المخضرمين في شؤون الشرق الأوسط - لم يطلب بريمر استخدام العديد منهم، ولم يرسل باول، بدوره، كثيراً من أولئك الخبراء. توافرت حفنة من الأخيرين، بكل الأحوال، تحت تصرف الحاكم: هيوم هوران -السفير السابق لدى السعودية- الذي كان يتقن العربية بما يفوق أيّاً من موظفي وزارة الخارجية الآخرين، كريس روس، السفير السابق لدى سورية والجزائر ورون نيومان، السفير السابق لدى البحرين، ورون شليكر وتوم كراجسكي، الخبيرين في شؤون العالم العربي، اللذين أدارا مكتب العراق في وزارة الخارجية. أبقى بريمر جميعهم، بكل الأحوال، على مسافة بعيدة عنه، لتقتصر حلقتة الداخلية على أوسوليفان، ومارتينيز، وكاربنتر، الذين افتقروا جميعاً إلى أي من الخبرات السابقة في الشؤون العربية، أو المعرفة بلغة الضاد.

بلغ مارتينيز -الشاب الأمريكي الكويي الوسيم، ذو الشعر البني المتموج- الرابعة والعشرين من العمر. تخرج من هارفارد في العام 2001، قبل أن يمضي سنة في الدراسة في كامبريدج، حيث كتب أطروحته عن فلسفة وينستون تشرشل المعادية للشيوعية. انضم مارتينيز، في خريف العام 2002، إلى مكتب الخطط الخاصة التابع لفايث، وحدة البنثاغون التي التمسّت الجلبى مخلصاً للعراق. التقيت مارتينيز للمرة الأولى في نيسان/ أبريل 2003، في أحد منازل الجلبى في بغداد. لم يخبرني على الإطلاق عما كان يعمل، بالرغم من تناولنا العشاء على المائدة ذاتها. ظننت، في الحقيقة، أنه كان جاسوساً.

بلغت أوسوليفان الرابعة والثلاثين من العمر، وقد كانت طويلة القامة، نحيلة الجسد، حمراء الشعر. حازت على شهادة الدكتوراه من أوكسفورد، قبل الانضمام

إلى معهد بروكينغز، مركز الأبحاث، ذي التوجه اليساري، في واشنطن، حيث أيدت فرض نظام عقوبات أقل وطأة، وأكثر ذكاء، على العراق. أخبرت أوسوليفان زميلها في المعهد ريتشارد هاس - حين أصبح مديراً للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية، في العام 2001- برغبتها في «المشاركة في الجهود الرامية إلى إعادة بناء العراق»، إن شنت الولايات المتحدة الحرب عليه. انضمت المرأة إلى هاس في وزارة الخارجية، في العام اللاحق، بينما باتت الحرب شبه مؤكدة، ليسألها باول التوجه إلى العراق مع جاي غارنر، حين تم تشكيل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. أغضب موقف أوسوليفان من العقوبات، بكل الأحوال، العديد من صقور العراق من المحافظين الجدد، ليشتكوا إلى تشيني، الذي طالب رمسفيد بدوره، باستبعادها من مكتب إعادة الإعمار. اتصل باول برمسفيد، حين علم بذلك، مطالباً بإلغاء القرار. سمح لأوسوليفان بالعودة إلى مكتب إعادة الإعمار، شريطة أن ينحصر دورها في مجال المساعدات الإنسانية. أقحمت المرأة نفسها ببراعة في فريق الحكم، عند وصول بريمر العراق. أعجب الأخير بصلابتها ومثابرتها، ليكلفها مراجعة أسماء المرشحين لعضوية مجلس الحكم. زاد الرجل من صلاحيات أوسوليفان، راضياً عما تنجزه في عملها، ناهيك عن إشراكها في صنع القرار على أعلى الصعيد.

عمل سكوت كاربنتر، في السابق، معاوناً تشريعياً لسيناتور بنسلفانيا ريك سانتوروم، ناهيك عن العمل في المعهد الجمهوري الدولي على مشروعات تتعلق بالدمقرطة في أوروبا الشرقية، قبل أن يعين في وزارة الخارجية، ضمن مكتب الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل. أرسل الرجل إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، بعد أن طالب غارنر رمسفيد «بأفضل العقول في الأمة» لصياغة خطة انتقالية سياسية في العراق. مرر رمسفيد الطلب إلى ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس، ونائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكية. اختارت الأخيرة كاربنتر، الذي لم يكن منخرطاً في مشروع مستقبل العراق، أو أي من مبادرات الوزارة الأخرى بمشاركة المنفيين العراقيين. امتلك الرجل، مع ذلك، على النقيض من بعض من زملائه في وزارة الخارجية، ما هوراسخ من الإيمان بجهود بوش لتعزيز الديموقراطية في العراق والعالم العربي الأكبر. تحدث غارنر في وقت لاحق، بشأن كاربنتر، قائلاً: «لم يكن من أردت حقاً».

لم أحاط الحاكم نفسه بغير المتمرسين من المستشارين، من أمثال أولئك؟. وضع بريمر الولاء - كما الرئيس - فوق الاعتبارات كافة. لم يشاركه بعض المخضرمين من المستعربين - الذين بلغوا نهاية حياتهم المهنية - التزامه الراسخ بالقضية. أدان الآخرون بالفضل - كما بدت الحال عليه - لوزارة الخارجية، وقد قلق الرجل من إمكانية إطلاعهم زملاءهم في واشنطن على نقاشات سلطة الائتلاف الداخلية. لم ينتف، كذلك، ما هو عملي من الأسباب: لم يلتزم شائبو الشعور من المخضرمين، في معظم الأحيان، بالبقاء أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر. حضر الثلاثي مارتينيز، أوسوليفان، وكاربنتر يوم وصول بريمر، وقد بقوا في العراق إلى شهر رحيله. لم يستمر أي منهم في وظيفته السابقة بما يكفي لحرف ولائه، وقد سعوا جميعاً إلى البروز بأسمائهم في بغداد.

أدى افتقارهم إلى الخبرة، بكل الأحوال، إلى إساءة جوهرية في حساباتهم. حاولوا تصحيح أخطاء صدام عبر تفضيل الشيعة والأكراد، المضطهدين في السابق، على السنة الذين كانوا يحكمونهم. مثلت تلك إستراتيجية بسيطة واضحة المعالم، ولكنها كانت تعج بالمخاطر. كان للشيعة والأكراد، على النقيض من السنة، قادة سياسيون معروفون لدى إدارة بوش. مثل الشيعة والأكراد ضحايا للسنة، المشاركين طواعية في طغيان صدام. تجسدت النتيجة في مجلس حكم يقوم على ما هو صارم من المحاصصات: ثلاثة عشر من العرب الشيعة، خمسة من العرب السنة، خمسة من الأكراد السنة، مسيحي واحد، وتركماني واحد. ارتأى بعض العراقيين - ممن يقدمون الهوية الوطنية على الاعتبارات الدينية أو الإثنية - أن الأمريكيين يتبنون النظام السياسي المضطرب في لبنان، الذي يقسم المناصب الحكومية بين عدد من الطوائف. تحدث سعد جواد؛ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، بذلك الصدد، قائلاً: «لم ننظر إلى بعضنا قط على أننا سنة أو شيعة، بل على أننا عراقيون في المقام الأول. غير الأمريكيون ذلك بكل الأحوال، بالنظر إلى استقاداتهم من تصنيف الناس سنة، وشيعة، وأكراداً».

اختارت سلطة الائتلاف المؤقتة، بما يزيد الطين بلة، خمسة من السنة الضعاف نسبياً، للحلول في المجلس. استثنى فريق الحكم، بطلب من الشيعة والأكراد، صغار

المستوى من أعضاء حزب البعث، ليعملوا على تفسير السنة بصورة إضافية، وهم المستأوون - في المقام الأول - من قرار بريمر طرد العديد من البعثيين، وحل الجيش.

عنتُ مراعاة الشيعة والأكراد، على حد سواء، قبول ثلاثي مستشاري بريمر تعهدات أعضاء المجلس من الشيعة بدفع السيستاني إلى تغيير موقفه. امتلك المخضرمون من المستعربين في القصر المزيد من الخبرة والمعرفة، ولكن بريمر لم يصغ إليهم.

بدأ ثلاثي المستشارين يدركون - بحلول منتصف تشرين الأول / أكتوبر، قبل قيام بريمر برحلته المفصلية إلى واشنطن - ما يسم خطة الخطوات السبع؛ التي ساعدوا في تطويرها، من تأزم. عمدوا إلى كتابة مذكرة إلى بريمر، يعرضون خيارات متعددة لدفع المجلس إلى تعيين المشاركين في عملية الصياغة. اقترح أولئك - في حال رفض المجلس - أن يأخذ بريمر بعين الاعتبار وضع دستور مؤقت، قبل إجراء الانتخابات. لم ترق الفكرة للحاكم.

حاول مارتينيز وأوسوليفان إقناع بريمر مجدداً، في الرابع من تشرين الثاني / نوفمبر، بعد بضعة أيام، لا أكثر، من عودة الأخير إلى بغداد. علم المستشارون بحجم الضغوط في واشنطن، وقد انتابهما القلق من خطة البنتاغون بشأن تسليم السلطة إلى مجلس حكم موسع، من دون دستور مؤقت. عمد الاثنان إلى إرسال مذكرتين إلى بريمر. حث الأولى الرجل على عدم تجاوز المجلس إن رفض تعيين المشاركين في الصياغة، بينما أوصت الثانية بإسقاط مطالبته بدستور دائم، والقبول بدستور مؤقت، ناهيك عن دعوتها السلطة إلى تسليم السيادة، في صيف العام 2004، إلى حكومة مؤقتة تختار عبر انتخابات وطنية. لم يستبعد بريمر الاقتراحات هذه المرة.

التقى الرجل، بعد يومين، رؤساء المجلس التسعة في فيلته، داخل المنطقة الخضراء، للقيام بمحاولة أخيرة لدفعهم إلى القبول بما خلا الانتخابات من خيارات لانتقاء المشاركين في عملية صياغة مسودة الدستور، بما يشمل عقد مؤتمرات حزبية في المحافظات، أو مؤتمر وطني شامل. رفض الرؤساء، بالنتيجة، التزحزح عن موقفهم.

أدرك بريمر، في حينه، فشل خطته الانتقالية، ذات الخطوات السبع، التي صيغت في الأشهر الأولى من عمر سلطة الائتلاف المؤقتة، بما وسّمها من طموح ومثالية. سأل الرجل مارتينيز وأوسوليفان تطوير اقتراحهما المتعلق بوضع دستور مؤقت.

رغب بلاكويل في الاطلاع على آخر المستجدات، حين وصل بغداد في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر. لم ترسل أي من المذكرات عن الإستراتيجية الدستورية إلى واشنطن، باستثناء رسالة من بريمر تنتقد خطة البنّاغون، كتبت في قبو القصر في أثناء هجوم بقذائف الهاون. جلس بلاكويل مع بريمر، ليحثه على تبني الخطة الجديدة، حين علم بدعوة مارتينيز وأوسوليفان لوضع دستور مؤقت. تحدث بلاكويل، بذلك الصدد، قائلاً: إن تسليم السيادة بحلول منتصف العام 2004 يمثل أمراً مهماً للغاية في نظر الرئيس.

كتب بريمر رسالة إلى رمسفيلد، تلقى باول ورايس نسختين عنها، في العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر، نصت على الآتي: «استنتجت، استناداً إلى محادثاتي مع مجلس الحكم الأسبوع الماضي، أن الوقت قد حان لتعديل خطتنا بشأن التحول السياسي في العراق». «لن يكون من الصواب» إرغام الأعضاء الشيعة على معارضة السيستاني. يجدر بالولايات المتحدة، عوضاً عن ذلك، تأييد فكرة الدستور المؤقت - التي عارضها بريمر طويلاً - بما يكفل «إيجاد نهاية مشرفة للاحتلال».

اتصلت رايس ببريمر، بعد بضع ساعات من إرساله الرسالة، مطالبة إياه بإطلاع الرئيس على آخر المستجدات بصورة شخصية، والتوجه إلى واشنطن بأسرع ما يمكن.

لم يكن من المقرر أن تغادر بغداد، في تلك الليلة، سوى طائرة إجلاء طبي إلى قاعدة رامشتاين الجوية في ألمانيا. افترض بالحاكم انتظار قدوم طائرة «سي - 130» المخصصة له، في الأحوال الاعتيادية؛ كي نقله إلى عمان، حيث يستقل طائرة حكومية أمريكية، من طراز «غلف ستريم»، بما تحويه من مقاعد جلدية مريحة، إلى قاعدة أندروز الجوية، خارج واشنطن. لم يملك الرجل متسعاً من الوقت، بكل

الأحوال، للقيام بذلك. جلس بريمر على مقعد قماشي، بين نقالات الجنود الجرحى، الذين كان بعضهم يئن من الألم، في حجيرة الشحن الباردة، على متن طائرة «سي - 141» ستارلنتر. كتب الرجل ما سيرضه على البيت الأبيض بخط يده، بينما جلس مارتينيز إلى جانبه، منكباً على طباعة عرض بريمر على حاسبه المحمول.

هبطت طائرة بريمر في أندروز عند الثامنة من صباح اليوم الثاني. لم يملك ما يكفي من الوقت إلا للاستحمام سريعاً في القاعدة، قبل التوجه، على عجل، إلى البيت الأبيض، حيث كان بوش، وتشيني، ورمسفيلد، وباول، ورايس جالسين في «غرفة الموقف»، برفقة جورج تينيت، رئيس السي آي أيه، وكبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد. أُبقي معاونون والمساعدون في الخارج، بناء على طلب رايس. اتسم الاجتماع بكثير من الحساسية.

تم تقديم خطة سلطة الائتلاف الجديدة: كتابة دستور مؤقت بحلول ربيع العام 2004، إجراء انتخابات في الصيف، تسليم السيادة ما إن يتم تشكيل الحكومة المنتخبة، وعقد مؤتمر دستوري في بداية العام 2005. عبّر باول ورايس عن قلقهما من محاولة إجراء الانتخابات في مدة زمنية تقل عن العام. أخبر بريمر المجموعة أن مختصين في شؤون الانتخابات، لجأت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى مشورتهم، قد أكدوا على إمكانية إجراء انتخابات «سريعة وحاسمة» في أثناء مدة زمنية تتراوح بين ستة وتسعة الأشهر. لن تكون مثالية بكل الأحوال. لن يتوافر الوقت لإجراء إحصاء؛ بغية تعيين حدود المحافظات، ولكنها ستلبي معايير العدالة الدولية. اختتم بوش الاجتماع، بعد نقاش مطول حول عملانية الانتخابات، على أن يتابع المجتمعون نقاشاتهم في اليوم اللاحق.

اتصل بريمر بأوسوليفان في بغداد، صبيحة اليوم الثاني، سائلاً إياها عما يستلزمه تنظيم الانتخابات من وقت على وجه التحديد، ناهيك عن مطالبتها بالرجوع مجدداً إلى «المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخاب»، التي أكدت لها في السابق إمكانية إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر.

لم يتسم فريق المؤسسة بالحسم في تلك المرة. تحدث أعضاؤه قائلين بإمكانية إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر، أو عام كامل، عاجزين عن منحها موعداً محدداً.

قرر بريمر، حين سمع بذلك، تغيير الخطة مجدداً. ارتأى ثلاثي المستشارين في الانتخابات شرطاً رئيساً لإنهاء الاحتلال، ولكن البيت الأبيض لم يكن يرغب في قيام تسليم السيادة على ما هو متأرجح من المواقيت. ماذا لو تصاعد العنف، وقررت المؤسسة أن إجراء الانتخابات سيكون من الخطورة بمكان؟. عقب بلاكويل - حين تحدثت أوسوليفان، في أحد الاجتماعات في بغداد، قبل بضعة أيام، قائلة بعدم إمكانية إجراء الانتخابات إلى أواخر صيف العام 2004 - قائلاً: «يقارب هذا في موعده انتخابات أخرى»، في إشارة إلى انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر.

ألغى بريمر اقتراح الانتخابات على مفض، ليشير ذلك ما هو ملح من الأسئلة: كيف سيتم اختيار الحكومة المؤقتة؟. قرر الرجل - بمشاركة كاربنتر ومارتينيز - إثارة عرضهم السابق على مجلس الحكم المتعلق باختيار المشاركين في صياغة مسودة الدستور - عقد مؤتمرات حزبية في كل المحافظات. دعت خطة بريمر الجديدة إلى القيام بذلك؛ بغية انتقاء مندوبين لحضور مؤتمر وطني يتمحور حول اختيار حكومة مؤقتة. سيتم تقييد دور مجلس الحكم، فيما يتعلق بتنظيم المؤتمرات الحزبية؛ بغية منعه من التلاعب بالعملية. سيعمل كل من المؤتمرات على تشكيل لجنة تنظيمية، من خمسة عشر عضواً، تقوم على اختيار المشاركين. لن يكون بمقدور المجلس انتقاء أكثر من خمسة أعضاء، بينما يتم اختيار خمسة آخرين، من العشرة المتبقين، بواسطة مجالس الحكم في كل من المحافظات، وخمسة أعضاء بواسطة المجالس البلدية في المحافظات. بدأ الأمر معقداً، ولكن بريمر، وأعضاء فريقه، كانوا مقتنعين بأن تلك تمثل الطريقة الأكثر ديمقراطية لاختيار حكومة بلا انتخابات. ما انفكوا يرغبون في مغادرة العراق، مع تشكيل ما يعد الأقرب إلى الحكم التمثيلي.

شكك بلاكويل وطاقمه في مدى ما تتسم به خطة المؤتمرات الحزبية من بساطة. خاطب بلاكويل أوسوليفان ومارتينيز، بذلك الصدد، قائلاً: «ستعمل بفاعلية،

ولكن يتعين عليكم الانتقال من منزل إلى آخر في العراق، وقرع الباب قائلين: «نأسف لإزعاجكم، ولكن هل يمكننا أن نحظى بمرحلة ما بعد الظهرية؛ بغية شرح نظام المؤتمرات الحزبية لكم؟»، قبل أن تنتقلا إلى المنزل المجاور». أصر بريمر وفريقه على موقفهم، بكل الأحوال، لما قربت به تلك الخطة من الحل المثالي في نظرهم. تراجع بلاكويل والآخرين في نهاية المطاف، بعد نجاحهم في دفع بريمر إلى التنازل عن خطة الخطوات السبع، مفسحين له المجال لتطبيق خطته الجديدة بشأن المؤتمرات الحزبية.

وصف بريمر خطته الجديدة، حين التّمّ شمل المجتمعين مجدداً في غرفة الموقف. دعت إلى تسليم السيادة بحلول الثلاثين من حزيران/ يونيو 2004، قبل ما يزيد على أربعة أشهر من انتخابات الرئاسة الأمريكية. مثل ذلك، على وجه التحديد، ما أراد الرئيس وتشيني سماعه.

توجه بريمر ومعاونوه، في صباح اليوم الثاني، عائدين إلى بغداد. أحبط الأخيرون جراء فشل خطة الخطوات السبع، ولكنهم امتلكوا ما يجعلهم متفائلين من الأسباب، بالنظر إلى نجاحهم في إعاقة خطة البنتاغون المتمثلة في تسليم السيادة إلى مجلس حكم موسع، يفتقر إلى دستور مؤقت. انتقم بريمر، على حد سواء، بتوجيه ضربة إلى بلاكويل، الذي كان يرفض فكرة المؤتمرات الحزبية. لن يكون الرئيس وحده سعيداً، بحسب اعتقاد بريمر، بل العراقيون كذلك، بالنظر إلى حصولهم على السيادة فيما يقل عن ثمانية أشهر.

وصل الرجل بغداد، في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، ليعمد إلى استدعاء رؤساء المجلس التسعة إلى فيلته، في مساء ذلك اليوم، لإطلاعهم على الخطة الجديدة. أخذ العراقيون يدركون -بينما كان بريمر يتحدث- أنهم انتصروا في نهاية المطاف.

وقف الأعضاء، يوجهون التهنية لبريمر، ما إن أتم حديثه، ناهيك عن تبادلها فيما بينهم. انخرط الجلبى، فيما بعد، في خطبة عن أهمية استعادة سيادة العراق.

تدخل كاربنتر في مجرى الحديث. لم يخض بريمر في تفاصيل تنظيم المؤتمرات الحزبية، ليقترح كاربنتر قائلاً: «لربما يتعين علينا القيام بذلك».

قاطعته الجلبى وبريمر في تلك اللحظة.

تحدث الأول قائلاً: «بتعين علينا التركيز على الهدف الأسمى، السيادة، التي تنهى الاحتلال والتمرد».

وافق بريمر الجلبى على موقفه، لتتواصل خطب تهنئة الذات، بينما تم الاتفاق على مناقشة التفاصيل في اليوم الثاني، في فيلا جلال الطالباني.

جلس الأعضاء جنباً إلى جنب، في غرفة طعام الطالباني، حيث كانت المائدة تصغر في حجمها تلك الموجودة في مجلس الحكم. تمكن الجميع، مع ذلك، من حشر أنفسهم، بالنظر إلى عدم رغبة أي منهم في الجلوس خلفاً. اكتسبت المائدة بقطعة خضراء باهتة من القماش، بينما احتل مركزها باقة من الورود البيضاء والصفراء الاصطناعية، وعدد من لعب المناديل الورقية. منعت الستائر الذهبية فوق النوافذ الحرس والمعاونين، الذين ينتظرون في الخارج، من متابعة محاضر الجلسات.

تصدر الطالباني الطاولة، بينما جلس الجلبى على يمينه، وبريمر على يساره. وقف كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان خلف بريمر، متأهبين لتمرير الملاحظات، وتبادل التعليمات، هامسين بها إلى بعضهم بعضاً.

بدأ بريمر الحديث عبر قراءة مضمون الخطة الجديدة، التي صيغت في اتفاقية، من ثلاث صفحات. تعين على بريمر والطالباني توقيعها بمجرد مصادقة المجلس عليها. حظي الأعضاء بنسخ عن الاتفاقية، بالإنجليزية والعربية، وقد أخذوا في قراءتها، بينما كان بريمر يوضح كلاً من النقاط الواردة فيها. لم تحصل أي من المشكلات فيما يتعلق بالفقرتين الأوليين - عن عملية كتابة الدستور المؤقت، والسماح للقوات الأمريكية بالبقاء في العراق بعد تسليم السيادة. احتج عادل عبد المهدي، بكل الأحوال، حين تحدث بريمر عن تشكيل الحكومة المؤقتة، والطريقة المعقدة لانتقاء المشاركين في المؤتمرات الحزبية، قائلاً: «سيؤدي ذلك إلى انقسام شعبنا. لن نقبل به».

شغل عبد المهدي منصب المسؤول السياسي عن أكبر أحزاب البلاد الشيعية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. مثل الرجل واحداً من أكثر الساسة الموجودين في الغرفة مهارة وتقلباً. اعتنق الفكر البعثي في مراهقته، قبل أن يتحول إلى الشيوعي، فالإسلاموي، بالرغم من أنني لم أكن أعدّه يوماً من المتشددين. لم يؤمن بتبعية المرأة للرجل، أو وجوب تطبيق الشريعة قانوناً للبلاد، على النقيض من العديد من محازبيه. عمل عبد المهدي، مع ذلك، على تمثيل آرائهم بقوة. كان في الخمسينيات من العمر، وقد بدا أكبر عقداً من الزمن. عانى عبد المهدي، المدخن الشره، ذو الكرش الممتلئ، الأمرين في أثناء حكم صدام. تعرض عدد من أقربائه للتعذيب والإعدام، قبل أن يفر إلى فرنسا، حيث انضم إلى المنفيين الآخرين الساعين إلى التغيير السياسي.

التزمت حكومة الولايات المتحدة الحذر طويلاً من حزب عبد المهدي، الذي اتخذ من إيران مقراً إبان حكم صدام. اعتقد العديد في واشنطن أن قيادته تعج بالعناصر الإيرانية، ناهيك عن تلقي العديد من أعضائه المال من طهران. مثل الحزب، مع ذلك، الملايين من الشيعة، وجسد قوة سياسية ما استطاعت الولايات المتحدة إلى تجاهلها سبباً.

مثل ذلك، على أقل تقدير، ما اعتقده الجميع. لم يكن من الواضح، على الإطلاق، ما يملكه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من شعبية. جسد الأخير، قبل الحرب، إلى جانب الحزب الشيعي الآخر، الدعوة، أكبر جماعتين شيعيتين معارضتين، لتظهر، بعد سقوط صدام، قوى سياسية، ودينية، واجتماعية جديدة في الجنوب الخاضع لهيمنة الشيعة. اجتذب رجل الدين الشاب المتحمس مقتدى الصدر عشرات الآلاف من التابعين، بما يشمل العديد من الشبان الساخطين، المؤيدين لدعوته الحازمة للأمريكيين بالمغادرة. تشكل، علاوة على ذلك، عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة في مدن الجنوب العراقي المختلفة.

انتاب القلق عبد المهدي من فقدان السيطرة على المؤتمرات الحزبية. لن يتمكن مجلس الحكم، وفق نظام سلطة الائتلاف المؤقتة، إلا من اختيار خمسة، لا أكثر،

من أعضاء كل من لجان تنسيق المحافظات الخمسة عشرة، بينما تذهب المواقع الأخرى إلى الساسة المحليين. لم يتم العديد من القادة المحليين، عبر الجنوب، إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. تخوف عبد المهدي من إقصاء أعضاء حزبه عن العملية، مقترحاً السماح للمجلس بانتقاء ثمانية من الأعضاء الخمسة عشر، بينما يختار المسؤولون المحليون السبعة المتبقين.

رجع بريمر إلى كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان، ليحثوه على رفض اقتراح عبد المهدي. جادل كاربنتر، قبل أن يوافقه بريمر، قائلاً: «إن كنا جادين في سعيينا لجعل الحكومة الجديدة أكثر تمثيلاً، فيجدر بنا عدم السماح للمجلس بالاعتراض على أسماء المشاركين في المؤتمرات الحزبية».

رفض عبد المهدي التراجع بكل الأحوال. أنحى مارتينيز والجلبي به جانباً؛ بغية إقناعه بإعادة النظر في موقفه، مخافة فقدان تأييد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. عبّر عبد المهدي عن حاجته إلى المزيد من الوقت لمناقشة الأمر مع قادة حزبه. عرض الجلبي ومارتينيز تسوية على الرجل: الحصول على موافقة أحد عشر من أعضاء المؤتمر الحزبي على انضمام أي من المشاركين فيه، بما يمنح الأعضاء الخمسة المعينين من قبل مجلس الحكم صلاحية الاعتراض. وصف عبد المهدي الاقتراح بالخطوة في الاتجاه الصحيح، سائلاً الرجلين منحه المزيد من الوقت للتباحث مع مسؤولي الحزب.

سأل بريمر عبد المهدي، حين عاد الثلاثة إلى الاجتماع، عما إذا كان مستعداً لدعم الاتفاقية.

أجاب عبد المهدي قائلاً: «نحتاج المزيد من الوقت لمناقشة ذلك».

رمى بريمر الرجل بنظرة حادة، بينما بدأ الأعضاء الآخرون بالتهامس فيما بينهم، ووقف ثلاثي المستشارين خلف الحاكم.

اقترح عدد من الأعضاء انتظار يوم واحد؛ بغية منح عبد المهدي الفرصة للتحدث إلى حزبه، ليرفض بريمر وفريقه ذلك. حملت المائدة ما عظم شأنه من الاتفاقات، وقد كان يتعين على المجلس المصادقة عليه.

لم ينتظر دان سينور؛ الناطق باسم بريمر، توقيع الاتفاقية، ليعقد مؤتمراً صحافياً. تجمع المئات من الصحفيين في مركز المؤتمرات، متلهفين للحصول على تفاصيل الخطة الجديدة. ذكّر سينور بريمر بأن وسائل الإعلام تنتظر صدور إعلان بذلك الصدد.

ارتأى ثلاثي المستشارين في رغبة المجلس بالحصول على الإجماع ما يثير الجنون. لم يكن ذلك ديموقراطياً في ممارسته. خاطب كاربنتر زميليه، قائلاً بضرورة قيام أعضاء المجلس بالتصويت. فليصوت عبد المهدي ضد الاتفاقية. سيعمد البقية إلى تأييدها.

أمضى مارتينيز ردهاً طويلاً من الأسبوع في السفر. اعترى الرجل الغضب جراء تردد المجلس. تخلى مارتينيز وزميلاه عن خطة الخطوات السبع؛ بغية منح العراقيين السيادة التي أرادوها بشدة، وها هو ذا المجلس يملك من الوقاحة ما يخوله الاعتراض على الاتفاقية الجديدة.

مرر مارتينيز ملاحظة إلى بريمر، يحثه على التشدد، والدعوة إلى التصويت. طالب الحاكم الحاضرين بالصمت.

تحدث قائلاً: «خاب ظني، في الحقيقة، جراء مداوات المجلس. قطعت سلطة الائتلاف المؤقتة شوطاً طويلاً بغية تلبية مطالبكم. إن لم نتوصل إلى اتفاق اليوم، فسيتعين علي الإجابة عن أسئلة الصحفيين... إن تحدثت إليهم، فسيتعين علي التوضيح بأننا فشلنا في الاتفاق جراء وقوف مجلس الحكم ضد إعادة السيادة إلى الشعب العراقي، ومحاولته السيطرة على العملية التي سيتم بموجبها اختيار الحكومة المؤقتة».

تقطعت الأنفاس ببعض من أعضاء المجلس. لم يسبق للرجل معاملتهم بتلك الطريقة القاسية من قبل.

دعا الطالباني للتصويت، ليؤيد الخطة عشرون من الأعضاء، ويعارضها عبد المهدي، وعضوان آخران.

وجه بريمر الطالباني للتحديث إلى الصحافة. وقف الأخير، بعد نصف ساعة، أمام حشد من الكاميرات، ليعلن توقيع اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر. صرح الطالباني، بذلك الصدد، قائلاً: «يمثل هذا اليوم عيداً للشعب العراقي، وهو ما كان يحلم به».

لم يظهر عبد المهدي في المؤتمر الصحفي. غادر الرجل المكان عقب الاجتماع.

استقل عبد المهدي ورئيسه -عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بعد مضي عشرة أيام- سيارة مصفحة من طراز «تويوتا لاند كروزر»، قبل مطالبة السائق بالتوجه إلى الجنوب، مدينة النجف، مقر سماحة آية الله العظمى السيستاني.

التقى الحكيم السيستاني ما يزيد على الساعة. بدأ الأخير بتقديم التعازي إلى الحكيم، جراء مقتل أخيه، آية الله محمد باقر الحكيم؛ الزعيم الروحي للمجلس، في تفجير سيارة مفخخة في النجف، في أواخر آب/ أغسطس. شكر الحكيم آية الله على تعاطفه، قبل التحول بالحديث نحو اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر. عبر الرجل عن مخاوفه فيما يتعلق بنظام المؤتمرات الحزبية، مجادلاً على وجود احتمالات تلاعب حقيقية من قبل الساسة المحليين. أنصت السيستاني بتمعن، ليتفق مع مخاوف الحكيم، كما بدت الحال عليه. لم يخبر الحكيم السيستاني بما ينبغي فعله - بالنظر إلى عدم وجوب مخاطبة آية الله العظمى بتلك الطريقة - أملاً في إصدار رجل الدين بياناً ينتقد الخطة الجديدة. أخبر الحكيم المراسلين، بعد مغادرة الاجتماع، أن السيستاني «عبر عن عميق قلقه من الثغرات الحقيقية» في الخطة «التي يجب التعامل معها، وإلا اعترى العملية النقص، وخالفت توقعات شعب العراق».

أثار وصف الحكيم موقف السيستاني موجة من الذعر داخل القصر الجمهوري. اتصل أحد معاوني بريمر بجلال الطالباني، سائلاً إياه التوجه إلى النجف على عجل؛ بغية توضيح الأمور للسيستاني. قصد الرجل النجف في اليوم اللاحق،

ليجد السيستاني متشبثاً بأرائه. عبر الأخير عن مخاوفه للطالباني، الذي عجز عن التصريح باختلافهما في وجهات النظر، بينما كان يغادر منزل آية الله، لما يمثله ذلك من انتحار سياسي. تحدث الطالباني، بذلك الصدد، قائلاً: «أرى آراء سماحته منطقية وعقلانية، وأتفق معها».

صرح السيستاني عن موقفه علانية، بعد مضي يومين، عبر تقديم إجابات خطية عن أسئلة أنتوني شديد من الواشنطن بوست. كتب السيستاني، بذلك الصدد، قائلاً: «لا تضمن الآلية المعتمدة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية تأسيس جمعية تمثل الشعب العراقي حقيقة. لا بد أن يستبدل بهذه الآلية أخرى تضمن المذكور آنفاً، ألا وهي الانتخابات، كي تتبثق الجمعية من رغبة الشعب العراقي، وتمثله بعدالة، دون التشكيك في شرعيتها بأي من الأشكال».

قضى الرجل، ببضع الكلمات تلك، على خطة المؤتمرات الحزبية.

لم يبتئ أحد بقدر متوسلي السيستاني، عبد المهدي والحكيم. لم يكن يريدان الانتخابات، بل المؤتمرات الحزبية، مع سيطرة أكبر للمجلس. لم يعمل آية الله على ضبط الخطة الجديدة، بل إسقاطها تماماً. تعين على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية المشاركة في الانتخابات، بما تنطوي عليه من مخاطرة تفوق خطة المؤتمرات الحزبية، وإن مضت وفق شروط بريمر.

فوجئ بريمر وفريقه السياسي بموقف السيستاني من الخطة، رافضين الاستسلام لمشيئته. أرسلوا مبعوثين إلى آية الله العظمى، محاولين دفع المجلس إلى دعم الاتفاقية. أعاد التاريخ نفسه فيما يتعلق بذلك الصدد: رفض من السيستاني، وتمنع من المجلس عن معارضته. سعى كاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان إلى إدخال تعديلات على خطة المؤتمرات الحزبية، بما يرضي السيستاني، ليرفضها مساعده جميعاً. اقتنع الرجل بإمكانية إجراء الانتخابات، وقد اقترح وكلاؤه استخدام بطاقة الحصص التمثيلية بطاقة انتخابية. رغب السيستاني، حال استحالة تطبيق مقترحاتهم، في سماع ذلك من غير الأمريكيين.

أرسل الحكيم، بطلب من السيستاني، في كانون الأول/ ديسمبر، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، سائلاً المنظمة الدولية تقرير ما إذا كان من الممكن إجراء الانتخابات قبل الموعد المقرر لتسليم السيادة، في الثلاثين من حزيران/ يونيو. أثار المطلب هلع بريمر ومعاونيه السياسيين، الذين تخوفوا من انتقال السيطرة إلى الأجانب. ارتأى بلاكويل في واشنطن، بكل الأحوال، طريقاً للتسوية. مثل الالتزام بالموعد السابق أمراً مهماً للغاية في نظره، وقد رأى في الأمم المتحدة - مع سقوط خطة المؤتمرات الحزبية - أمل أمريكة الوحيد في العراق. بدأ الرجل في حث رايس، وباول، وغيرهما من أعضاء الإدارة، على دعم مطلب الحكيم.

بلغ النزاع بين بلاكويل وسلطة الائتلاف المؤقتة - على تدخل الأمم المتحدة - من الحدة ما أفقد الرجل الثقة في معاوني القصر، حين عودته إلى بغداد في كانون الثاني/ يناير، لنقل رسائله السرية إلى رايس في واشنطن، ودفعه إلى إحضار فريق اتصالاته الخاص من البيت الأبيض. وبخ بلاكويل مارتينيز وأوسوليفان - بينما كان معاونوه يتنازعون مع موظفي السلطة لإيجاد مكان ملائم في القصر - بسبب «إخفائهما الأمور عنه، وممارسة لعبة ميرلين الساحر». أخبر الرجل المستشارين بأنه أرسل إلى بغداد من قبل الرئيس، كما بريمر، وأنه يتوقع إشراكه في المناقشات عن تشكيل الحكومة المؤقتة، مطالباً بتجاوز مسألة المؤتمرات الحزبية، التي «حسم أمرها».

اختار بلاكويل وزير الخارجية الجزائري السابق، الأخضر الإبراهيمي، لقيادة فريق الأمم المتحدة. ارتأى مستشارو بريمر السياسيون في الإبراهيمي قومياً عربياً معادياً للولايات المتحدة، يمكن أن يتلاعب بسير العملية بما لا يخدم المصالح الأمريكية. أصر بلاكويل على خياره، بكل الأحوال، متأثراً بعمل الإبراهيمي في أفغانستان، بعد إطاحة الولايات المتحدة بحكم طالبان. دعا الرجل الإبراهيمي، في نهاية المطاف، إلى البيت الأبيض لملاقة رايس، وباول، قبل الاجتماع ببوش.

نال الإبراهيمي، بحلول منتصف شباط/ فبراير، استحسان الولايات المتحدة. أعلن الرجل - بعد زيارته العراق أسبوعاً، ولقائه السيستاني، ومعظم أعضاء مجلس الحكم - عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل موعد تسليم السيادة، في الثلاثين

من حزيران/ يونيو. أصدر السيستاني، بعد مضي أسبوع، بياناً مكتوباً يسقط مطالبته بإجراء الانتخابات بحلول حزيران/ يونيو.

بقيت مسألة اختيار حكومة مؤقتة مستعصية على الحل، مع فشل خطة المؤتمرات الحزبية، والافتقار إلى إمكانية إجراء الانتخابات. استحسن الإبراهيمي عقد اجتماع مائدة مستديرة بين القادة العراقيين، أو مؤتمر وطني كبير، مماثل للويا جيرغا، الذي ساعد في عقده في أفغانستان. رفض أعضاء مجلس الحكم الفكرة، قائلين بوجود إبرازهم قادة للحكومة المؤقتة. لم يرغب بريمر ومستشاروه السياسيون في ذلك على الإطلاق. عاد السبب، في جزء كبير منه، إلى أن تسليم السلطة إلى هيئة انتقدت بقوة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، سيجعل الأخيرة تبدو بمظهر الفاشلة. سعى بلاكويل إلى ضمان حصول الولايات المتحدة على حق الاعتراض على أي من المرشحين، بغض النظر عن آلية العملية المستخدمة.

قرر الإبراهيمي، في نهاية المطاف، أن اجتماع المائدة المستديرة لن يزود الأمم المتحدة، أو الولايات المتحدة، بما يكفي من السيطرة على مجرى الأمور، ناهيك عن عدم القدرة على تنظيم مؤتمر وطني قريباً. رفض الرجل، علاوة على ذلك، فكرة تسليم السلطة إلى مجلس الحكم. تحدث الإبراهيمي، مع غياب أي خيار آخر، قائلاً بوجود اختياره الحكومة المؤقتة بصورة شخصية، بعد التشاور مع القادة العراقيين وسلطة الائتلاف المؤقتة.

وافق بريمر وبلاكويل على الفور. عاد السبب، في جزء كبير منه، إلى ما يوفره ذلك من نفوذ سعيًا إلى امتلاكه. كان القرار مريراً، بكل الأحوال، بالنسبة لكاربنتر، ومارتينيز، وأوسوليفان الراغبين في مغادرة العراق، بعد تنصيب حكومة من اختيار العراقيين. تقرر، في نهاية المطاف، بعد شهور من التخطيط، والتجاذب، والتشاحن، أن يتم تشكيل الحكومة المؤقتة عبر سلسلة من المشاورات الاعتيادية.

لم يرصَ عادل عبد المهدي، المسؤول عن التغيير الجذري في الخطة، عن النتيجة على حد سواء. ما انفكت أحداث الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر تغضبه، بالرغم من اختياره وزيراً للمالية، في نهاية المطاف.

تحدث الرجل بحسرة قائلاً: «لومنحنا بريمر يوماً إضافياً واحداً، لا أكثر، لما حدث كل ذلك، ولحصلنا على الحكومة الديمقراطية التي وعدنا الأمريكيون بها حين توجهوا إلى الحرب».



Obeliskand.com

## المنطقة الخضراء، المشهد الثامن

جسدت لوحة الإعلانات في الحانة الواقعة داخل «جروف المحيط»، مجمع إقامة البريطانيين، نسخة المنطقة الخضراء عن ركن المتحدثين في الهايد بارك. علقت هناك صورة للرئيس بوش، متهنّداً مثل مارلون مارلون براندو في فيلم «ذا وايلد ون»، يرتدي سترة من الجلد وقبعة، جالساً على دراجة نارية. حوت الصورة التعليق الآتي: «فلتجزعن، لأن الجنون من الوطنية».

علق أحدهم ملصقاً ساخراً آخر، عن فيلم «جاك آس»، يصور فريق إدارة بوش للسياسة الخارجية في عربة تسوق، يخلق من فوق جرف صخري.

لم تحوِ ملصقات أخرى على القدر ذاته من البراعة في التصميم التخطيطي. حذرت لافتة مكتوبة بخط اليد من أن «الحماسة الطائشة لا تمثل سياسة خارجية».

